DP

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

DP/1998/17/Add.6
27 March 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس التنفيذي لبرنامج
الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق
الأمم المتحدة للسكان

الدورة السنوية لعام ١٩٩٨
٨-١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨، جنيف
البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

التقرر السنوي لمدير البرنامج

تقارير وحدة التفتيش المشتركة

١ - أسهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في عام ١٩٩٧، في إصدار ستة تقارير لوحدة التفتيش المشتركة وقدمت التقارير النهائية لإبداء رأي البرنامج لإحالتها من خلال لجنة التنسيق الإدارية. وفي عدة حالات طلبت وحدة التفتيش المشتركة أن يعرض البرنامج التقارير على المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وقد أتيحت نسخ تقارير الوحدة المشار إليها في هذه الوثيقة لمن يطلبها من أمانة المجلس التنفيذي.

٢ - ويلخص هذا التقرير النطاق العام لتقارير وحدة التفتيش المشتركة، ويبرز التوصيات التي تهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل خاص، مع ملاحظة تعليقات البرنامج ردا على التقارير النهائية.

تعزيز التمثيل الميداني لمنظومة الأمم المتحدة

(JIU/REP/97/1)

٣ - يقدم التقرير تحليلا للزيادة الكبيرة في عدد المكاتب الميدانية لمنظومة الأمم المتحدة، وبوجه خاص الطفرة الأخيرة في التمثيل الميداني في حالات الطوارئ وما نجم عنها من ارتفاع عدد الممثلين والموظفين والنفقات. وما يطرحه التقرير هو الحاجة إلى مزيد من العمل لتحسين التمثيل الميداني، وهدفه المقرر هو التشجيع على وجود قوة للأمم المتحدة أكثر تواجدا وإن لم تكن بالضرورة واحدة، تدعم بلدان البرنامج في جهودها المبذولة لبناء القدرات، باستخدام الموارد المتاحة، بفعالية واقتصاد. ويركز الاستعراض على الأنشطة التنفيذية وبالتالي التي تهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصفة أولية. وجدير بالملاحظة أن التقرير أرسل إلى جميع الرؤساء التنفيذيين للمنظمات المشتركة في وحدة التفتيش المشتركة، في ١٢ آذار/ مارس ١٩٩٧ أي قبيل إعلان الأمين العام لإصلاحات المسار الأول.

٤ - وأيد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التوصيات المتعلقة بتوحيد التمثيل والمواءمة في التمثيل الجغرافي معززا الأفرقة المواضيعية التي تراسها وكالة رائدة على المستوى القطري، ومعجلا إنشاء أو تعزيز المقار المشتركة. وقد

استعيض عن توصية بأن يعين الأمين العام موظفا واحدا رفيع المستوى بالأمانة العامة للأمم المتحدة يكون مسؤولا عن نظام المنسق المقيم وعن جوانب هيكلية أخرى في الأمانة العامة للأمم المتحدة، بالتوصيات الواردة في إصلاحات المسار الثاني التي حددها الأمين العام. ونفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي توصية بزيادة إضفاء الطابع المؤسسي على التنسيق على الصعيد القطري، وخاصة بين منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الثنائي - المتعدد، وتم ذلك في أنشطة البرنامج لتنمية القدرات من أجل تنسيق المساعدة وإدارتها.

منشورات الأمم المتحدة: زيادة الفعالية من حيث التكاليف في تنفيذ الولايات التشريعية (JIU/REP/97/2)

٥ - يغطي البرنامج جميع أنشطة الأمم المتحدة في مجال النشر بقصد إصدار توصيات تساعد في تعزيز دور منشورات الأمم المتحدة في تنفيذ ولايات الهيئات الحكومية الدولية، وذلك يساعد في تحسين الفعالية من حيث التكاليف في أنشطة النشر المذكورة. وقد اسهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالبيانات المذكورة في الجدول الوارد في التقرير. وإذا كان الكثير من التوصيات موجه نحو المنشورات الصادرة عن الأمانة العامة للأمم المتحدة، فهناك توصية بأن تدرج جميع مؤسسات الأمم المتحدة التشريعية الجوهرية استعراضا للمنشورات. وينبغي في هذا السياق الإشارة إلى مقرر المجلس التنفيذي ١٧/٩٧ المتعلق بسياسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الاتصال والمعلومات. وأمام المجلس أيضا في دورته الحالية تقرير مدير البرنامج عن سياسة البرنامج في مجالات الاتصال والدعوة والإعلام (DP/1998/23).

إنجاز برامج المساعدة الإنسانية عن طريق الشركاء المنفذين (JIU/REP/97/3)

٦ - يتناول التقرير المعروض على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لاتخاذ إجراء بصدده، فائدة الصناديق الطوعية المرصودة للأنشطة المرتبطة بالمساعدة الإنسانية، ولا سيما فيما يتعلق بالإبلاغ السليم للدول الأعضاء عن استخدام الصناديق في تلك الأنشطة ومساءلة الشركاء المنفذين. وقد علق البرنامج بأن التقرير لم يأخذ بعين الاعتبار التغييرات المقترحة في إجراءات التنفيذ الوطنية للبرنامج، ولا ترتيبات التنفيذ المباشر الموافق عليها في كل حالة على حدة. وتشمل التوصيات المتعلقة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ضرورة إنشاء آلية محكمة التدبير بصدد اختيار الشركاء المنفذين بحيث تضمن أداء المشاريع، وفق ما اتفق عليه في وثيقة كل مشروع، وتكفل مساءلة الشركاء المنفذين. ولدى تعليق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المسودة الأولية أعرب عن بعض المخاوف إزاء تحديد عدد الشركاء المنفذين، حسب اقتراح التقرير. إذ أن هذا التحديد يمكن أن يقلل الحوافز على التميز في الأداء، أو يمكن أن يعود برد فعل سلبي من المانحين و/أو القطاع الخاص.

التنسيق على صعيدي المقر والميدان بين وكالات الأمم المتحدة المشاركة في بناء السلام (JIU/REP/97/4)

٧ - يتناول التقرير ضرورة بذل جهد جهيد لتنسيق أنشطة بناء السلام بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. وما يطرحه التقرير هو أنه يجب تحسين التنسيق لبناء السلام عقب انتهاء الصراع، على مستويات السياسات والمقر والمنظومة.

٨ - وبينما يتفق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اتفاقا عاما مع نتائج تقرير وحدة التفتيش المشتركة، فقد لوحظ أنه لم يرد ذكر لممارسة الإطار الاستراتيجي الإرشادي التي تجرى في افغانستان برعاية إدارة الشؤون السياسية. وروعيت في كثير من تعليقات البرنامج على التقرير النهائي تحديات التنسيق والخبرات المتطورة في السياق الأفغاني. ثم إن عددا من المبادرات الأخرى إلى جانب ممارسة الإطار الاستراتيجي لم يرد في التقرير، ومن ذلك دعم المنسق المقيم وهو هدف تخصيص الموارد من الباب ١ - ١ - ٣ من الأموال الأساسية والترتيبات المؤسسية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (فريق دعم العمليات وشعبة الاستجابة لحالات الطوارئ). ويذكر التقرير بحق أنه بينما أعربت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة فرادى عن دعمها لتحسين التنسيق فالواقع أنه ليست هناك آليات فعالة للتنسيق على مستويات السياسات والمقر والمنظومة. وفي العالم الذي تسوده المنافسة بشكل متزايد تتعرض مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، وكل منها يعمل بشكل مستقل وبطريقة غير منسقة، للفشل في الاستفادة القصوى من الموارد المحدودة المتعددة الأطراف وقد تنفق في نهاية المطاف موارد أكبر في العمليات الإنسانية وعمليات حفظ السلام وإعادة التعمير في ظروف ما بعد انتهاء الصراع. وبينما يشمل التقرير معظم كيانات الأمم المتحدة ويتناول دور المنظمات الثنائية فهو لا يسند أي دور للحكومات في تنسيق بناء السلام. ومن الواضح تماما أن خبرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أداء دور فاعل، وغالبا ريادي في تنسيق بناء السلام على المستوى القطري، تثبت أن إشراك الحكومات في ذلك أمر حيوي.

٩ - وفيما يتعلق بالتوصيات المحددة الواردة في التقرير فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يوافق على أن إطار التنسيق لبناء السلام عقب النزاع يجب أن يكون شاملا ومتماسكا ويراعي في الوقت نفسه الجوانب الفريدة لكل ظرف عقب انتهاء الصراع. ويوافق البرنامج على أن إطار التنسيق يجب أن يرسى خلال المراحل الأولية لتخطيط إعادة التعمير. وبينما يتفق البرنامج مع التوصية بأن تعد لجنة التنسيق الإدارية بيانا عن تنسيق أنشطة بناء السلام كي توافق عليه الجمعية العامة وسائر الهيئات التشريعية، فهو يلاحظ أن تعقيدات التنسيق ينبغي أيضا أن يعاد النظر فيها في سياق الولايات المحددة الممنوحة لكل منظمة وسياسات كل منها المصاغة نتيجة للولايات. أما التنسيق فيما بين الخطوط المواضيعية فيمكن أن يستفيد من استعراض الإجراء المتخذ على الصعيد القطري، خلال ممارستي إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والإطار الاستراتيجي. ويوافق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن تستمر أنشطة حفظ السلام وبناء السلام كعمليات مميزة ومنفصلة. وفي هذا الصدد فإن بناء السلام باعتباره مجموعة فرعية من الأنشطة الإنمائية ينبغي أن يخضع لدور تنسيقي معزز من المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ومن الممكن تحسين التنسيق على مستوى المقر بإجراء استعراضات دورية من الأمين العام ومجلسه. وعلى مستوى المنظومة، ينبغي توسيع دور لجنة التنسيق الإدارية ليشمل تنسيق أنشطة بناء السلام عقب انتهاء الصراعات على اساس دائم كما ينبغي تعزيز اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وينبغي أن تضم مؤسسات بريتون وودز منذ البداية في مرحلتي التخطيط وإعادة التعمير اللتين تمولان منها. كما ينبغي توسيع الترتيبات المماثلة مع مؤسسات بريتون وودز مع الترتيبات المنظمة للأنشطة الإنمائية بحيث تشمل أنشطة بناء السلام.

التحدي الذي تواجهه منظومة الأمم المتحدة في الاستعانة
بمصادر خارجية (JIU/REP/97/5)

١٠ - الغاية المحددة من التقرير هي الاستعانة بالمصادر الخارجية (ويسميها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "التعاقد") للمساعدة في أن تنشأ في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة حوافز مستمرة لتحسين الفعالية. وهناك عدة توصيات واردة في التقرير موجهة للأجهزة التشريعية في المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة، من بينها طلب إعداد بيان سياسة يعتمد على المستوى المناسب قبل عقد الدورة التالية، يلزم المنظمات بالاستعانة بالمصادر الخارجية كوسيلة لتحقيق تحسين فعالية التكاليف. وقد طلب إلى الرؤساء التنفيذيين للمنظمات المشاركة القيام بما يلي: (أ) إعداد قواعد إدارية لتنفيذ السياسة المرسومة للاستعانة بمصادر خارجية؛ (ب) إعداد التغييرات اللازمة في هيكل و/أو إجراءات تشغيل أماناتهم بغية تيسير وتشجيع أفضل استعانة بالمصادر الخارجية؛ (ج) ضمان أن تكون المعلومات المتعلقة بالاستعانة بالمصادر الخارجية شاملة وشفافة في كشوف ميزانيات البرامج العادية وتقارير الأداء في منظماتهم؛ (د) تلافي التأثير السلبي على الموظفين الذي يتأثرون بقرارات الاستعانة بمصادر خارجية في أنشطة أو خدمات بعينها، أو إعداد التدابير التي تكفل الحماية المناسبة للموظفين المتضررين؛ (ه) تقديم تقرير عن تنفيذ السياسة المعتمدة للاستعانة بالمصادر الخارجية، وهي التي تعني تحقيق وفورات و/أو مزايا، والتعرف على المشاكل الخاصة التي تصادف ومحاولة حلها. وقد طلب إلى الجمعية العامة أن تطلب إلى لجنة التنسيق الإدارية وضع تعريف على مستوى المنظومة للاستعانة بالمصادر الخارجية؛ وتشجيع زيادة المشاركة بي مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في خبراتها في مجال الاستعانة بالمصادر الخارجية واستكشاف إمكانيات اتخاذ إجراءات مشتركة ومنسقة بصدد الاستعانة بالمصادر الخارجية. ورد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الاستبيان الخاص بهذا الموضوع والمرسل في بداية الممارسة، فقصر رده لى الإنفاق من ميزانيته الإدارية. وعلق البرنامج على مشروع التقرير ملاحظا أن معظم التوصيات يبدو ملائما لتوجيه المنظمات في مجال استعانتها بالمصادر الخارجية. واعتبرت مجالات المخاطر التي حددها التقرير صحيحة وتستحق أن تنظر فيها المنظمات التي استعانت بالمصادر الخارجية أو التي تنظر في مسألة الاستعانة بها. ولوحظ أن عددا من الأنشطة التي لم تذكر في التقرير يمكن أن تعتبر استعانة بمصادر خارجية، ومنها مثلا التنفيذ على الصعيد الوطني والتنفيذ بوساطة منظمات غير حكومية. وعقب صدور النص النهائي للتقرير، يود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يعرب عن عدم موافقته على صياغة الاستنتاجات الواردة في الفرع 'هاء' في الصفحة ٧ من النص الانكليزي) وهو النص الذي اضيف بعد تعميم المشروع. كذلك يود البرنامج أن يحث على أن يؤخذ في الاعتبار في الدراسات المقبلة للاستعانة بالمصادر الخارجية، المثال الذي اتبعه هو في هذه المسألة فيما يتعلق بخدمات المراجعة الداخلية للحسابات في ثلاث مناطق جغرافية شملت ٨٦ من مكاتبه القطرية و ٤٥ من مكاتب صندوق الأمم المتحدة للسكان.

المؤسسات التدريبية في منظومة الامم المتحدة:
البرامج والأنشطة (JIU/REP/97/6)

١١ - الغاية المحددة من التقرير هي حصر المؤسسات التدريبية في منظومة الأمم المتحدة، وبعد تحليل ولايتها والجوانب المتصلة بذلك، اقتراح تدابير ملموسة وعملية، كلما كان ذلك ممكنا، بما في ذلك إقامة الشبكات المصممة لتنسيق أنشطتها. وقد أوصت وحدة التفتيش المشتركة باتباع تقسيم للعمل بفعالية ومرونة بين المؤسسات التدريبية ومؤسسات البحث في منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن تعزيز التعاون بين تلك المؤسسات. وأوصت كذلك بأن تطلب الجمعية العامة

إلى لجنة التنسيق الإدارية أن تقدم إلى الأجهزة التشريعية في المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة تقرير تقييم عن استخدام وتأثير أنشطة المؤسسات التدريبية الخاضعة لولاياتها؛ وبأن تقرر الجمعية العامة والأجهزة التشريعية الأخرى في المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة، النظر في جميع القضايا الرئيسية المتعلقة بالتدريب في إطار بند واحد من جداول عملها. ويرى برنامج الأمم المتحدة أن التقرير إسهام جيد في التفكير في دور المؤسسات التدريبية في إطار إصلاح الأمم المتحدة. بيد أن لمركز موارد التعلم التابع لمكتب الموارد البشرية بالبرنامج نهجا إزاء مفهوم التدريب يختلف إلى حد ما عن النهج المبين في تقرير وحدة التفتيش المشتركة. إذ يتعين في نهج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تجرى اللقاءات التدريبية في إطار عمليات التعلم التي تضم عدة منهجيات وصفيفة من الموارد لدعم "التطوير المنهجي" للمعارف والمهارات والمواقف التي يحتاجها الفرد لأداء مهمة معلومة على نحو سليم. أما التدريب كحدث منعزل فيكون تأثيره في رأي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تأثيرا محدودا على تطوير الكفاءة. وأما مفهوم ثقافة للتعلم المستمر الذي دعا إليه التقرير فهو قد اصبح في رأي البرنامج عملا جاريا. ويؤيد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي معظم التوصيات تأييدا تاما. وهو يرى أن تقسيم العمل بين المؤسسات التدريبية ينبغي أن يقوم على فهم متين ومشترك لدور ومكانة التدريب في عملية التعلم. وبالمثل فمن الضروري للغاية عند إضفاء الطابع المؤسسي على مشروع كلية موظفي الأمم المتحدة أن تطبق المفاهيم المناسبة المتعلقة بإدارة التعلم والمعرفة، استنادا إلى إمكانات المشروع للنهوض بالتعلم المستمر. ويؤيد البرنامج تأييدا تاما التوصية المتعلقة بالتشكيل الواعي للتدريب باعتباره أحد مصادر التعلم الكثيرة. وفي ذلك السياق، ثمة تعاون وثيق بالفعل بين أعضاء الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات، في مجال التدريب والتعلم في مجالات من قبيل كفاءات المنسق المقيم، وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وتحريض صغار الموظفين المهنيين وتطوير الإدارة والبناء الجماعي، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمضايقات الجنسية. ويرحب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن تقدم لجنة التنسيق الإدارية تقريرا تقييميا للمؤسسات التدريبية.

- - - - -